تعليقات بعض العلماء والمفكرين
حول المناظرة

الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن
أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة أم القرى

لفت نظرى عدة أشياء خلال قراءتى للمناظرة ،

فأولاً : بالنسبة لإستشهاد فرج فودة بالتاريخ الإسلامى على الإسلام هو أمر غريب حيث لا تعد أخطاء المسلمين حجة على الإسلام كعقيدة وشريعة ، فقد استمرت الخلافة الراشدة ٤٠ سنة ثم تحول الحكم الإسلامى إلى الملكية فى عصر بنى أمية وبنى العباس ، وفى أوربا أزدهرت الديمقراطية اليونانية المباشرة حوالى ٣٠٠ سنة ثم ماتت وجاء بعدها الحكم الملكى والاستبداد ، وفى العصر الحديث عندما ناضلت الشعوب الأوربية من أجل الديمقراطية مرة أخرى لم يقل أحد أن عمرها كان قصيراً ولم تستمر أكثر من ٣٠٠ سنة ، وبالتالى لا يجب أن يلومنا أحد على المطالبة بالشورى الإسلامية ويتحجج بأن عمرها قصير ولم تستمر أكثر من ٤٠ سنة ، كما أنه من ناحية أخرى نجد أن المؤرخين الإسلاميين والعلماء قاموا بإنتقاد تجارب الحكم التى تلت الخلافة لراشدة واعتبروا ملوك بنى أمية وبنى العباس مبتزين وقال الإمام الشافعى وسعيد بن المسيب أن الخلفاء خمسة فقط .

ثانياً : بالنسبة لإدعاء العلمانيين أن الدولة الإسلامية دولة دينية لا مكان فيها للنقد والحرية والديمقراطية هو إدعاء مردود عليه ففؤاد زكريا على سبيل المثال هو شمولى شيوعى قديم كان يكره كلمة الإشتراكية ويعلنها صراحة أنه تعدى مرحلة الإشتراكية إلى الشيوعية الخالصة .

كذلك عبد الستار الطويلة كان يقول للرئيس إننا لا نريد ديمقراطية ، وبالتالى فهؤلاء العلمانيون كاذبون ، ونجد أيضاً أن حزبا كالوفد يرفض الديمقراطية إذا كانت ستأتى بالإسلاميين إلى الحكم ، وذلك على الرغم من أن الإسلاميين لم يصلوا إلى الحكم فى العصر الحديث وليس لديهم ما يدينهم كما أدين عصر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بسبب ما اقترف فيه من جرائم ضد الشعب ، وإذا احتج العلمانيون بظاهرة العنف عند بعض الجماعات الإسلامية فهذا مردود عليه بأن هذا العنف هو رد فعل طبيعى للعنف الذى مارسته السلطة ضدهم .

كما أنه ليس فى الإسلام تقديس للحاكم فقد كان الصحابة يدلون بآراء مخالفة لرأى الرسول فلا يغضب ويأخذ بها فى كثير من الأحيان ، وفى الإسلام سيادة للقانون فإذا قتل الخليفة يقتل وينفذ فيه القصاص ولا يستطيع أن يفلت من العقاب ، أما فى الدستور المصرى الحالى فإن هذا غير ممكن حيث يستوجب ذلك

موافقة ثلثى أعضاء مجلس الشعب فلا يوجد شىء مقدس فى الإسلام سوى القرآن والسنة وبعد ذلك كل شىء قابل للنقد ، ولا يستطيع أى إنسان أن يأتى بدليل على أن الإسلام يقر أى معاملات على أساس القهر ، واحذر من دخول بلاد المسلمين القرن الواحد والعشرين بأنظمة لا تقوم على رضاء من الشعوب لأنه بذلك سوف تسبقنا دول مثل زامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا ، وبالنسبة لاسم المناظرة فإنه غير دقيق لأن الإسلام ليس ضد الدولة المدنية ولا يوجد فيه ما يسمى دولة دينية ، **فالدولة الإسلامية هى دولة مدنية تخضع للشريعة الإسلامية فى كل شئون حياتها** ، أما « الكهنوتية » فهى ليست من الإسلام فى شىء .

الأستاذ المستشار
الدمرداش العقالى

يرى أنه لا كهنوت فى الإسلام وإنما كان هذا فى النظام اليهودى والنظام الكنسى المسيحى حيث ظهر أناس إدعوا أنهم أوصياء على كلمة الرب لبنى البشر وقد لخصت كلمة الكهنوتية فى اليهودية والمسيحية فى قول (كلمة الرب على فم فلان) أما الإسلام فإنه يدعو إلى التفكر والتدبر ويخاطب كل البشر ، ونجد صحابة الرسول ﷺ يبادرون بإختيار خليفة له قبل دفنه ويكون أبو بكر الصديق الذى يقف بعد ذلك على المنبر ليلقى خطاباً دستورياً يحدد فيه واجبات الحاكم وحقوق المحكومين ، ونتساءل ما موقف الإسلام من الإنسان؟ ، نجد أن الإسلام هو دين الإنسان الكامل ، وهو لا يكون كاملاً إلا إذا استحق خطاب الله له وهو يقول ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ (الإسراء: ٧٠) وهذا التكريم هو هدف الإسلام ، كما أن تحقيق الظروف المعيشية الكريمة المناسبة للإنسان هو جوهر هذا الدين ، بل وحددها بالأرقام والحسابات فى قول الله عز وجل عن الأرض ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ (فصلت: ١٠) كما أن تطور الإنسان هو أساس فى الإسلام حيث لا يوجد دين يحض على التطوير وعدم التقليد الأعمى مثلما فعل الإسلام .

الأستاذة الفاضلة
الحاجة زينب الغزالى

رأيىّ الشخصى ألا نناظر هؤلاء الغلاة فى محاربتهم للإسلام .. إننا على الحق والحق سينتصر إن شاء الله . . وإن تجمعت عليه دروب الباطل . . ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ ، وبهذا الحب لا يتأثرون بمن ضل عن الطريق وما عليهم إلا أن يذكّروهم بالحق .

وقد ناظر المسلمون هؤلاء الغلاة العلمانيين كثيراً ولم نستفد من مثل هذه المناظرات . . فلنوفر أوقاتنا لنشر الدعوة بين المسلمين ليعودوا إلى عقيدتهم فذلك أجدى . .

وهؤلاء الغلاة لو كان للإسلام فى قلوبهم وجود لكانوا قبل أن يغادروا المكان جددوا شهادتهم بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله .

فقد كانت الكلمات الواضحة من الإمام الشيخ الغزالى ومن المستشار المجاهد الهضيبى ومن الأستاذ المجتهد دكتور محمد عمارة وكان الموقف واضحاً . . ولو أن هؤلاء الغلاة حملت قلوبهم ذرة من إيمان أو ذرة من التصديق بالإسلام لكانوا تنازلوا عن معارضتهم لأئمة الدين الذين كانوا يتناظرون معهم ولكن لأن

الشيطان دائماً يغلب على ضعاف اليقين بالله فهم دائماً متحرزون عن جادة الصواب والحق .

وأنى لأتوجه إلى المسلمين العالمين بكتاب الله بأن يبذلوا جهدهم مع المسلمين الذين ينحرفون عن جادة الطريق بجهل أو بتقصير ، فالعمل معهم أجدى وأصلح ، ولكن هؤلاء الذين بلغوا من السن عتياً ولم يرجعوا إلى الله ولم يتعظوا ولم يتوبوا عن باطلهم فمناظرتهم لا خير وراءها .

وعلى كل حال فقد كانت الجماهير الحاضرة كلها قد جاءت لتستمع إلى الغزالى والهضيبى وعمارة ، وذلك كان واضحاً ، فالغلبة إن شاء الله للإسلام ودعاته مهما تغالى الظالمون فى محاربتهم للحق ، ومهما حرص هؤلاء المبطلون على إطفاء مشاعل النور والحق .

وإنى لأتوجه إلى المسلمين جميعاً وأدعوهم أن يقرأوا قرآنهم وسنتهم من جديد وسيرة الصحابة حتى يأخذوا قواهم سديدة قوية لمجابهة الباطل .

فهل يفيق المسلمون وهل يعيش المسلمون الإسلام فعلاً؟ فالقضية خطيرة والمسيرة دقيقة ، ولكن الله غالب على أمره ومهما فعل الطغاة واجتهد الكافرون . .

الأستاذ الدكتور سيد رزق الطويل
عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر

يقول : إذا كان عنوان المناظرة «مصر بين الدولة المدنية والدولة الدينية» يكون الإسلام خارجاً عنها لأن الإسلام لا يعترف بالدولة الدينية .

وفكرة الدولة الدينية أصلاً واردة من الغرب وتحمل الفهم الغربى للحكم المسيحى فى العصور الوسطى حيث كان الدين ممثلاً فى الكنيسة عائقاً أمام التطور والحضارة .

ولكن الدولة الإسلامية فى إزدهارها إحتضنت العلم والعلماء وتفجرت من خلالها ينابيع الفكر والمعرفة حيث شهدت الدولة الإسلامية ولادة الكثير من العلوم على أيدى العلماء المسلمين ، إذن فالدولة الإسلامية هى عكس الدولة الدينية .

كما يرى دكتور الطويل .

أننا نحتاج إلى دولة مدنية تحتكم إلى قيم الدين وتلتزم بشريعة الحياة والأحياء وتجعل قبلتها الأولى القواعد والقوانين الإسلامية .

ورداً على قولهم أنه لا يوجد برنامج للدولة الإسلامية قال : -

المناداة بفكرة عدم وجود برنامج لدى الدولة الإسلامية مغالطة كبرى لأن البرنامج الإسلامي موجود ومتصور وغاية فى البساطة .

كما يرد على القائلين بأن الشريعة الإسلامية غير موضوعة فى صورة قوانين ومواد يسهل تطبيقها بقوله : إن الشريعة الإسلامية أُعدت وموجودة وبالصورة التى تمكنها من التطبيق وفى جميع مناحى الحياة ولكن هى قيد الأدراج والمكتبات ولم تسنح لها فرصة الخروج إلى الواقع حيث يحيا بها الناس الحياة الحسنة الكريمة .

الأستاذة صافيناز كاظم
الكاتبة الصحفية الإسلامية

فى إختصار شديد . .

مصطلح الدولة الدينية لا وجود له فى الفكر الإسلامى حيث لا يوجد إطلاقاً شىء أسمه الدولة الدينية ، ولكن يوجد دولة قائمة على مبادئ الإسلام .

وفكرة الدولة الدينية فكرة غربية دخيلة على القاموس الإسلامى .

لواء طلعت مسلم
أستاذ بأكاديمية ناصر العسكرية
لواء أركان حرب متقاعد
ورئيس وحدة الشئون العسكرية
والدراسات السياسية والإستراتيجية سابقاً

الدولة الإسلامية ليست دولة دينية تقوم فيها طبقة معينة باحتكار السلطة باسم الدين وتحل للمحكومين ما تراه فى صالحها وتحرم عليهم ما تراه ضد مصالحها ، فهى ليست دولة « كهنوتية » يستمد حكامها السلطة من خلال مركزهم الدينى ، وبالتالى تكون الدولة الإسلامية هى دولة مدنية ، ولا تناقض بينهما ، حيث يتم تطبيق الشريعة الإسلامية فى الدولة ، وتجرى الإنتخابات لإختيار الحاكم كأى نظام مدنى ، أما « الكهنوتية » وإحتكار السلطة باسم الدين فهى ليست من الإسلام فى شىء .

الشيخ طه عبد الله العفيفى
أحد كبار علماء الجمعية الشرعية
والخطيب والمؤلف المعروف

الإسلام لا يفرق بين الدولة الدينية والدولة المدنية لأن الإسلام دين ودولة ، والإسلام لا يدعو إلى التواكل والكسل وترك العمل والخمول ولكن يدعو إلى الجد والمثابرة والتقدم .

ونحن نريد دولة مدنية على قواعد الإسلام وعندما يكون الحكم بالإسلام فسوف ينعم الناس ، وعندما يكون الحكم قائماً على الكتاب والسنة ، فسوف يكون الهدى والصلاح ، وهذا ما قاله رسول الله ﷺ - « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً كتاب الله وسنتى » إذن برنامج الشريعة الإسلامية موجود فى القرآن والسنة لأن الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ **مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ** ﴾ وقد تركنا رسول الله ﷺ - على المحجة البيضاء .

ويرد على القائلين بأن الغرب تقدموا والمسلمون ما زالوا متأخرين : لا ننظر الآن إلى المسلمين الحاليين على أنهم هم المسلمون ولكن هم متمسلمون فعندما يكون هناك مسلمون بمعنى الكلمة فإنهم سوف يتقدمون ويتحضرون وسوف تكون لهم الغلبة .

وفى عهد هارون الرشيد كان يقول للسحابة عندما تمر من فوقه : أمطرى حيث شئت فأينما تمطرين فسوف يأتينى خراجك ، وإذا إلتزمنا بالكتاب والسنة تقدمنا وإذا تخلفنا عن الكتاب والسنة فسوف يكون الضياع ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ .

ويرى فضيلة الشيخ طه ، أنه لا يسمع لهؤلاء لأن ما يقولون هو محض إفتراء لا أساس له من منطق ولا من علم - ويقول : أنظروا إلى دولة الإسلام عبر التاريخ فإنه ملئ بالأمجاد من العلماء وانتشر على بقاع مترامية الأطراف وخرّج للبشرية علماء فى شتى المجالات .

وعندما نترك الفرصة للناس للإختيار فإنهم يختارون الإسلام وهذا ما حدث فى جمهوريات الإتحاد السوفييتى الإسلامية حيث تقدم الآلاف منهم لطلب تأشيرة العمرة وهذا دليل قاطع على أن للإسلام قوة فى نفوس هؤلاء رغم مباعدة النظم بينهم وبينه .

ويشير إلى أننا أخذنا من الحضارة المدنية المادة فقط وهذا ما حذرنا منه الرسول ﷺ : « ستتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها ، قالوا أومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال : بل أنتم يومئذ كثير ولكن غثاء كغثاء السيل ولينزعن الله

المهابة من قلوب أعدائكم منكم ويقذف فى قلوبكم الوهن قالوا وما الوهن يا رسول الله ، قال حب الدنيا وكراهية الموت».

وعندما نعود إلى الإسلام فسوف تكون لنا القوة والغلبة وذلك يأتى بالإعتصام بحبل الله .

ويقول : المسلمون اليوم كثيرو العدد ولكن متفرقون لا تجمعهم الوحدة القوية والرباط المتين .

وعن ظهور العلمانيين على الساحة الفكرية يقول : إنهم ظهروا لأن الساحة خلت من غيرهم وسنحت لهم الفرصة للظهور . . .

وعن الحرية فى ظل الدولة الإسلامية : ـ يقول : هناك أساس من أسس الإسلام وهو ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ وهذا ماأكده الشاعر بقوله :

ما حرر الأفكار إلا محمد فعودوا إلى دينكم فتعلَّموا

الأستاذ الدكتور عبد الجليل شلبى
عضو مجمع البحوث الإسلامية

نحن فى الوقت الحاضر فى حاجة إلى إقامة دولة إسلامية كاملة عقيدة وأخلاقاً وقانوناً .

وعندما تأخرنا عن الشريعة وعشنا فى ظل الشرائع الأخرى تخلفنا ، لأنه لا ينقذنا إلا القانون الإسلامى لا غيره ، والذين يقولون إن القانون الإسلامى فيه قسوة لا تتناسب مع المدنية الحديثة نقول لهم نحن نفضل أمن الناس وإستقرار الناس على تقليد الغربيين ، ونحن قلدنا الغربيين فى مساوئهم ولم نستطع أن نجاريهم فى حضارتهم وتقدمهم ، وليست الحضارة الحديثة أن ترى المرأة عارية فى المجتمع أو تراقص شخصاً أجنبياً أو أن تمارس الرقص فكل ذلك من إملاء الغرائز الجامحة الدنيئة .

إن العصر الذي نعيش فيه لا يكاد يختلف عن العصر الجاهلى كثيراً حيث كانوا يعبدون الأوثان وينسون عبادة الله ونحن فى تقليدنا للغربيين يكاد يكون لدينا عبادة أوثان أيضاً فقد نسينا قانون الله نهائياً وقد استطاع الإسلام أن يخلق من أضعف أمة على وجه الأرض ، أعز وأقوى أمة واستطاع تقليدنا للغربيين أن يذهب

بعزتنا وكرامتنا وأن يجعلنا أدنى إلى الذلة ونحن نستطيع أن نراجع أحداث التاريخ الإسلامى .

فقد كانت الأمة الإسلامية تنمو وتعلو بقدر ما ترعى من قوانين الإسلام وحين تتهاون فيه تزل وتضعف ، ولست أرى منقذاً لنا من المساوئ التى تشمل حياتنا إلا قانون الإسلام ، ولو نفذنا حدود الإسلام لاستقر بيننا أمن وعدالة وقام إخاء وتعاون بدلاً من العدوان والنهب والسرقات التى نقرأها كل يوم فى الصحف .

ويرد الدكتور عبد الجليل شلبى على الذين يطعنون فى حكم الدولة الإسلامية من خلال مواقف الخلاف بين الإمام على كرم الله وجهه وبين معاوية رضي الله عنه بقوله : كل إنسان يحب لنفسه المكانة الأولى والمكان الرفيع ، وعلىّ كان يتطلع إلى الخلافة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما تولاها أبو بكر كان علىّ مساعده ويده الأولى ، وكان أيضاً يتطلع إليها بعد أبى بكر ، فلما تولاها عمر كان علىّ مستشاره ومساعده ، وهذا يعنى أنه يؤثر مصلحة المسلمين على مصلحته الخاصة ، وفى معركته مع معاوية كان كل منهما يرى أنه أصلح للخلافة وأكثر نفعاً للأمة ، وقد قال معاوية للحسن بن على « أنتم أهل تقوى وورع ولكن لا علم لكم بالحكم » ، فهو يشهد لآل على بالصلاح والتقوى ولكنه يرى أنهم ليسوا أهل سياسة ، وهذا الخلاف بين أفراد ،

ولا دخل له بصلاحية القوانين الإسلامية ، وفى ظل الدولة الأموية خصوصاً فى أولها نعمت الأمة الإسلامية فى عدالة وأمن ورخاء لم تشهد مثلها أى دولة أوربية حتى فى العصر الحديث .

وكان الناس يخاطبون الخلفاء ليحاسبوهم على ما لا يعجبهم من أعمالهم ، وكانت الزكاة تجبى من الأغنياء وتوزع على الفقراء فتكفى حاجتهم وتزيد عما يحتاجون حيث أن أموال الزكاة كانت ترد إلى بيت المال ويشترى بها أسلحة للجهاد فى سبيل الله فلا ينقص من قدر القانون الإسلامى أن يختلف الناس فى رأى من الأراء ولكن يكفيه أنه أسعد الأمة وقضى على البطالة وأشاع العدل والرخاء .

والقانون الإسلامى جُرب وعُرفت أثاره ، ولم تصب الأمة الإسلامية بأشنع ولا أبشع مما أصيبت به حين تخلفت عن القانون الإسلامى ولجأت إلى القانون الوضعى وكان هذا فى الواقع من عمل المستعمرين ، والآن تشيع فى حياتنا مساوئ وإنحرافات كثيرة ـ تعاطى المخدرات ـ الإعتماد على الرشوة ـ إغتصاب النساء ـ واغتصاب الأموال ـ ونعانى أزمات كثيرة مثل ـ أزمة المساكن ـ وارتفاع الأسعار ـ وشيوع البطالة ـ مما حدا بكثيرين إلى الإنحراف والتهافت على المال من حِلّه ومن غير حِلّه ، ويرجع كل ذلك أساساً إلى موت الضمير ونسيان حساب الله ولكى نصلح الأخطاء يجب أن نرجع إلى قانون الإسلام .

وتعقيباً على مقولة العلمانيين أنه لا يوجد برنامج واضح لأحكام الإسلام فى صورة قوانين ومواد ، قال معقباً : كتب الفقه الإسلامى كافية لفهم الأحكام وكيفية تنفيذها والذى يمتاز به القانون الوضعى فى هذا الموقف هو وضوحه وسهولة فهمه وهذا لا يمنع من صوغ الفقه الإسلامى على هذا النحو وقد حكم به القضاة المسلمون وهو على ما هو عليه قرونا طويلة ولم يكن هذا الوضع عائقاً عن تنفيذه .

وحول المستجدات التى لم تكن موجودة فى عصور الحكم الإسلامى وهى موجودة الآن .

عقب قائلاً : القانون الإسلامى به مرونة تكفى لاستيعاب أى جديد فى حياة البشر وما يجد من المستحدثات فى حياة الناس أما من ناحية الفن والتمثيل وما فيه من عرى وإثارة وتحلل فهذا معروف أنه محرم فى الإسلام ، وأضراره على الشباب الآن واضحة ، والإسلام وقاية للشباب ضد التردى فى هذه المهلكات ، ولهذا الفن الرخيص المستحدث المبتذل يرجع السبب الأول فى صرف أولادنا عن دروسهم وهبوط مستواهم العلمى وهذا شىء نود أن نتوقاه .

الأستاذ الدكتور عبد الحليم مندور
المحامى المعروف

ما كان ينبغى للشيخ محمد الغزالى ولا المستشار المأمون الهضيبى أن يتنازلا إلى حد مناظرة فرج فودة لأنهما فى تقديرى أعلى وأسمى من ذلك ، وربما يكون قد أقاما له وزناً وجعلاه عالماً يعرض فكره على ١٢ ألف شاب حضروا المناظرة ، إذا كان ٩٠٪ منهم كارهين لأفكاره فأخشى أن يكون هناك ١٠٪ قد حدثت لهم بلبلة فكرية .

أما بالنسبة لموضوع المناظرة فهو قضية مسلَّم بها وفرضية من لا يؤمن بها يعد كافراً ، لأن مقتضى النطق بشهادة أن لا إله إلا الله الإعتقاد والرضا بأن الله هو الخالق وهو المشرع والحاكم وحده ، فإذا كان البشر فى المجتمعات المعاصرة يشرِّع لهم الحكام من البشر ويرضون بتشريعهم ويطبقونه فكيف بنا لا نطبق شرع الله ، وبالتالى فلا يجب أن تكون فكرة الحكم بما أنزل الله محل نقاش أو جدال لأنها قضية محسومة وبديهية لا تقبل الحوار حولها لأنه لا بديل ولا اختيار أمامنا سوى التسليم بها .

الدكتور عبد الرشيد صقر
إمام مسجد صلاح الدين

الإعلام فى العالم الإسلامى معرض عن إبراز حقيقة الإسلام ومبادئه ، وهذا ما دعا هؤلاء العلمانيين أن يطفحوا بهذه الكلمات ضد عقيدته وشريعته ومنهجه ، ولو أجرى إستفتاء نزيه بين الشعوب لأدلت بأصواتها كلها مع الإسلام وعودته بجدارة إلى قيادة الأمة ولفظ العلمانية بكل أشكالها الباهتة .

إن الذين أنكروا شريعة الإسلام واعتبروه عقيدة فقط علت أصواتهم فى هذه الأيام بالذات لأنهم يبتغون بذلك إرضاء الحكام والتزلف إليهم بمؤلفاتهم الرخيصة وخطبهم الرديئة ، ونحن نناشد الحكام بتعجيل إجراء هذا الإستفتاء كى يعود الإسلام إلى العالم الإسلامى بكل قوة وعظمة .

لكن للأسف الأسيف **فإن طبقة الحكام فى عالمنا هم الذين وضعوا السدود بين الشعوب ودينهم وتمنوا أن تظل الحبال مقطوعة بينهم وبين الملأ الأعلى** ، ورغم أن الكلمات طفحت من العلمانيين فى المناظرة ودغدغوا بها عواطف الجهلة فإن الإسلام قادم رغم أنوفهم جميعاً ، وهناك بُشريات تدل على

إكتساح الإسلام لكل مذاهب البشر فوق المعمورة كلها . وبالنسبة لاسم المناظرة **فقد كان من المفروض أن يكون : مصر بين الحكومة الإسلامية والحكومة العلمانية ولكنهم أرادوا تلبيس الحق بالباطل فالإسلام لا يعرف الدولة الدينية ولا علاقة له بالكهنوت .**

الدكتور عبد الصبور شاهين
خطيب مسجد عمرو بن العاص
والأستاذ بكلية دار العلوم

بالنسبة لعنوان المناظرة فليس صحيحاً أن نقول مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية ، لأن مصر لن تكون أبداً دولة قبطية باعتبار أن الدولة الدينية لابد أن تكون مسيحية .

ولو قيل مصر بين النظام الإسلامى والنظام العلمانى لكان هذا هو الصواب ، لأن الدولة الدينية لا تتحقق إلا من زاوية مسيحية فقط . . .

وبالتالى فهناك خلط للأوراق فالذين وضعوا هذا العنوان تصوروا أن الدولة الإسلامية هى الدولة الدينية .

وأنا آسف جداً لوجود مثل هذه الفئة المقززة التى تنطق باسم العلمانية . . فهى فئة بلا جذور وبلا فكر وبلا لون وإن كان لها رائحة فهى رائحة نتنة لا تنبت إلا خبثاً ونكداً .

وآسف أيضاً لتورط مشايخنا الأجلاء فى المناظرة مع هذه الفرقة الغوغائية .

الأستاذ الدكتور محمد عصفور
أحد قيادات حزب الوفد وأستاذ القانون الدستورى والمحامى الشهير

هناك فرق كبير جداً بين الدولة الإسلامية والدولة الدينية ولذلك فأنا أرى أن التجربة الإيرانية بكل ما اقترن بها من دعايات وتجاوزات لا يجوز أن تتخذ أساساً لمهاجمة حركات الإسلام السياسى واتهام المشروع الإسلامى السياسى بكل هذه الإتهامات .

فالدولة الإسلامية لا يجوز وصفها أبداً بالدولة الدينية التى حكمها رجال الدين وتلغى المعارضة وتدمغها بالكفر .

لأن الإسلام لا يقر قيام طبقة من رجال الدين ، وليس عندنا كهنوت ، ولا هو يجيز السماح بمؤسسة دينية منفصلة مثل ما حدث فى «الشيعة» .

إنما الحكم الإسلامى منذ نشأته الأولى كان دولة تتقيد بالأصول والقيم الإسلامية ولا يفرض للحكام عصمة أو قداسة على نحو ما توجبه الدولة الدينية .

وإذا كانت الدولة الإيرانية تعتبر بالمفهوم الغربى دولة دينية فلأسباب خاصة تتعلق بأصول المذهب الشيعى الذى يعتبر

الإمامة المعصومة أحد أصوله وهو ما لا يقبله المذهب السنى، لأن الخلافة فى السنة تخالف الإمامة فى الشيعة .

وبالنسبة لفكرة الحاكمية لله التى ذكرها أبو الأعلى المودودى فى أحد كتبه ، لا بد أن تفسر تفسيراً صحيحاً لأنها تتعلق بأصل من أصول القانون .

فدولة القانون يعتبرها الغرب إنجازاً مهماً فى الديمقراطية ، هذه الدولة أصلها فى الشرائع السماوية هى التى تعتبر أن القانون السماوى (مسيحى ـ أو إسلامى) قانون مقيد للحاكم ويخضعه لمبادئه وقيمه . . هذا هو المفهوم الصحيح ، وكون الغرب يصدر هذا القانون فهذا لا يعتبر من المبدأ . . وللأسف أن غير المتخصصين نجدهم يقولون كلاماً غير هذا وغير صحيح على الإطلاق .